عليه القيام والركوع وسيلة الى السجود فاذا
عجز عنه لم يلزمه الاتيان بهما بل يجوز له الايماء
فان قلت لم كان ايماؤه قاعدا اولى قلنا
خفضنا لكونهما وسيلة ينبغي تركهما عند فوات
ما شرعا لاجله قوله او يضعف عن القراءة فيه
تنبيه على ان القراءة اقوى من القيام وان كانت
ركنا وايذا قوله وبه يفتي كذا في البحر عن الخلاصة
قوله لسفوطه بلا خلف اعترضه شيخنا بان قراءة
الامام خلف عند لقوله صلى الله عليه وسلم من
كان له امام فقراءة الامام له قراءة ويمكن ان يجاب
بان المراد بالخلف خلف يأتي به من فاته الاصل
وما هنا ليس كذلك قوله تجبهته اقتضاره عليها
يوهم عدم جوازه اقتضاره على الانف مع انه يجوز
مطلقا بل قد الامام منهم ان اقتصر على الجبهة فوضع
جزء منها وان قل فرض ووضع اكثرها واجب كما سيأتي
قوله وندبه يجب اسقاطها لان وضع اصبع
واحدة منهما يكفي كما ذكره واعلم انه يشترط
وضع باطن الاصابع لا راسها كما سيأتي قوله
فنكراره واما اصله فثابت بالكتاب والسنة
والاجماع قوله بسنته وقيل انما شرع ينبغي
نزعها للشيطان فانه امر بسجدة فلم يفعل فنحن
نسجد مرتين نزعيما له وقيل الاولى لامتثال
الامر والثانية نزعيما له حيث لم يسجد استكبارا
وقيل الاولى لشكر الايمان والثانية لبقائه

وقيل

القديم وينبغي
عندها والبدء
الامام صح

وقيل في الاولى اشارة الى انه خلق من الارض
وفي الثانية الى انه يعاد اليها وقيل لما اخذ
الميثاق على ذرية ادم امرهم بالسجود تصديقا
لما قالوا فسجد المسلمون كلهم وبعض الكفار وقام وقع
المسلمون ورؤسهم راوا الكفار لم يسجدوا فسجدوا ثانيا
شكرا للتوفيق كما ذكره شيخ الاسلام كذا في البحر
قوله لانه شرع للمزوج فيه رد على من يقول انه
شرع لقراءة التشهد فانه يلزم عليه ان يكون ما شرع
للغير اكد من ذلك الغير كما في النهر قوله وكن زاهدا
وقيل وكن اصليا واليه مال عصام بن يوسف كما في
البحر قال ولم ار من تعرض لعثرة هذا الاختلاف
قوله بالرفع من السجود الى السجود الاول من
الركعة الاولى لان السجود الثاني تكرار للاول
واما اذا حالت لا بصلى صلاة بحث بالرفع
من السجود الاول من الركعة الثانية كما سيأتي في
محله قوله لانكاره منكره الظاهر ان مراده
منكر غير ضيقة لانه قيل بوجوب كما في التهذيب
واما منكر اصله فينبغي ان يكفر لسبونه بالاجماع بل
هو معلوم من الدين بالضرورة تامل قوله وعدم فاصل
عطف تفسير على الموالاة قوله والمزوج مصيبة
عند ابي حنيفة على تخريج البزدوي اخذا من المسائل
الاثنى عشر فانه لما قال فيها بالبطلان مع انها اركانها
ثمت ولم يبق الا المزوج دل على انه فرض وبهما لما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)